مركز الحقوق الدستورية

مبادرة العدالة العالمية لقضية جوانتانامو

الموجز الإخباري

أكتوبر 2008

أولى جلسات مثول السجناء أمام المحاكم المدنية تبدأ في أكتوبر

من المقرر أن تبدأ أولى جلسات مثول السجناء أمام المحاكم المدنية للنظر في شرعية سجنهم بالنسبة للرجال المحتجزين في خليج غوانتانامو في أكتوبر. وكان من المقرر في البداية أن تبدأ جلسات الاستماع في 6 أكتوبر، إلا أن هناك طلب للتأخير لمدة ثلاثة أسابيع يتم نظره في الوقت الحالي. وستعقد أولى الجلسات في قضية *بومدين*، وهي نفس القضية التي قضت فيها المحكمة العليا في يونيو أن معتقلي غوانتانامو لهم الحق في المثول أمام المحكمة للنظر في شرعية سجنهم أمام قاض فيدرالي.

وسوف يقوم المعتقلون في الجلسات الخاصة بمثول السجناء أمام المحكمة، بمعارضة احتجاز الحكومة لهم، ويجب أن تقدم الحكومة أدلة كافية لتبرير احتجازهم المتواصل. وقد مرت حتى الآن أكثر من ست سنوات على اعتقال معظم المحتجزين في خليج غوانتانامو. وتضم قضية بومدين: الأخضر بومدين وخمسة رجال آخرين، جميعهم ولدوا في الجزائر وعاشوا في البوسنة. ويحمل خمسة من الرجال الجنسية البوسنية. وكان الرجال الستة قد سجنوا في البوسنة في أكتوبر 2001؛ ونظراً لعدم وجود أدلة ضدهم، أمرت المحكمة العليا البوسنية بإطلاق سراحهم. وخلافا لما قضى به القانون البوسني، وفور الإفراج عنهم نقلوا إلى عهدة الولايات المتحدة، واحتجزوا منذ ذلك الحين دون توجيه اتهام أو محاكمة في خليج غوانتانامو.

وسوف تخضع هذه الجلسات الأولى الخاصة بمثول السجناء أمام المحكمة للمراقبة عن كثب للتأكد من نزاهتها والتزامها بالمعايير المقبولة لمثول السجناء أمام المحكمة، وسوف تكون برئاسة القاضي ريتشارد ليون، وهو قاض محافظ للغاية ومعروف عنه أنه من أشد المؤيدين للإدارة من بين الذين ينظرون قضايا معتقلي غوانتانامو في محكمة المقاطعة في العاصمة واشنطن. ومن المهم بصفة خاصة في هذه الجلسات الأولى، أن يكون الرجال قادرين على تقديم قضية كاملة وشاملة للإفراج عنهم، وليس منعها بموجب الأحكام التي تستبعد الأدلة والشهادات ذات الصلة. وللأسف، نتوقع أن تعقد هذه الجلسات في جلسة مغلقة، ولن يسمح للرجال بالحضور إلى قاعة المحكمة في الجلسات الخاصة بهم، على الرغم من توقع توفير اتصال هاتفي آمن. وسيتم نظر معظم القضايا المتبقية الخاصة بمعتقلي غوانتانامو أمام عدد آخر من القضاة في محكمة المقاطعة في العاصمة واشنطن، ولم يتقرر بعد موعد الجلسات لهذه القضايا.

ويتكون التقرير المعدل الخاص بالحكومة، الذي أضيف إلى هذه القضية، من مستند مكون من 187 صفحة، معظمها سري، ويحدد ادعاءات الحكومة الموجهة ضد الرجال. ولكنه مع ذلك غير موقع من قبل أي مسؤول في الحكومة ليدل على صحة أو موثوقية الادعاءات الواردة فيه. وفي 16 سبتمبر 2008، قدم المحامون الذي يمثلون المعتقلين في قضية بومدين مرافعة في محكمة القاضي ليون، وطلبوا من القاضي إما أن يأمر أحد المسؤولين الحكوميين بالتوقيع على المستند، ليصدق على حقيقة الادعاءات الواردة فيه، أو يستبعد المستند من السجلات.

تأخيرات الحكومة في تقديم المستندات في قضايا مثول السجناء أمام المحكمة

في 29 أغسطس 2008، عندما كان من المتوقع أن تقدم الحكومة الأمريكية خمسين مجموعة من التقارير المعدلة ، التي توضح ادعاءاتها ضد أول خمسين معتقلاً سوف تنظر قضايا مثولهم للمحاكمة أمام محكمة فيدرالية، قدم محامو الحكومة 22 تقريراً منها فقط. وكانت الحكومة قد طلبت بنفسها تاريخ 29 أغسطس، على الرغم من اعتراضات المحامين الذين يمثلون المحتجزين في غوانتانامو، والذين كانوا قد طلبوا موعداً نهائياً قبل ذلك بكثير لتقديم الأوراق.

وذكرت الحكومة التي طلبت تمديداً إضافياً لمدة 30 يوماً، أنها لا تستطيع التعامل مع حجم الطلبات بسبب صعوبات التعامل مع المعلومات السرية وعدم وجود العدد الكافي من التصاريح الأمنية للمحامين الحكوميين.

وطالب محامو المعتقلين بعقوبات ضد الحكومة لتأخرها المستمر في تقديم التقارير. وتمنع حالات التأخر في تقديم التقارير المضي قدماً في القضايا لحين تقديم هذه التقارير.

في 19 سبتمبر، وافق القاضي الذي يرأس القضايا على طلب الحكومة على مضض، ولكنه ألمح إلى أهمية التعجل، وشدد على أن هؤلاء الرجال مر على اعتقالهم أكثر من ست سنوات دون توجيه أي اتهام أو محاكمة أو جلسة استماع عادلة، وأن أي تأخير آخر لن يكون مقبولاً.

التركستانيون يحصلون على جلسة استماع للإفراج المشروط إلى الولايات المتحدة

في 7 أكتوبر، سوف يترأس القاضي ريكاردو أوربينا جلسة استماع لسبعة عشر تركستانياً محتجزين حالياً في خليج غوانتانامو. وينتمي المحتجزون السبعة عشر لجماعة التركستانيين الذي يمثلون أقلية عرقية في الصين، وهي جماعة مسلمة تواجه الاضطهاد من جانب الحكومة الصينية وطلب أفرادها اللجوء في أماكن أخرى من العالم.

ولم يتم توجيه أي اتهامات لهؤلاء الرجال كما لم تتم محاكمتهم على الإطلاق. وقد طعن أحدهم وهو، حذيفة برحات، في القرار الذي يقول أنه "مقاتل عدو" بموجب قانون معاملة المعتقلين الفيدرالي، وقد نقضت المحكمة بحكم منها هذا القرار. وقد تم اعتماد هذا الحكم منذ ذلك الحين في أربع قضايا أخرى مماثلة خاصة بالتركستانيين.

وقد طلب القاضي أوربينا من الحكومة أن تقرر بحلول 30 سبتمبر ما إذا كان الاثنا عشر تركستانيا الآخرين ينبغي منحهم نفس الوضع. ويطالب برحات – بالإضافة إلى التركستانيين الأربعة الآخرين الذين تغير وضعهم من "مقاتل عدو" – بالإفراج المشروط إلى الولايات المتحدة بانتظار التوطين في بلد ثالث آمن. وفي حالة تغير وضع الاثنا عشر تركستانيا الآخرين بحلول 7 أكتوبر، فإنهم سينضمون إلى طلب الإفراج المشروط إلى الولايات المتحدة.

وقد أكد العديد من الجماعات الدينية والمدافعين عن حقوق الإنسان في الولايات المتحدة عن استعدادهم لدعم المعتقلين التركستانيين إذا تم الإفراج المشروط عنهم إلى الولايات المتحدة، عن طريق الدعم المالي وغيره. ولا يستطيع التركستانيون العودة إلى الصين، حيث يتعرضون للاضطهاد.

وقد طالب المحامون الذين يمثلون التركستانيين عدم وصف المعتقلين كمقاتلين أعداء ومنحهم حق الدخول إلى الولايات المتحدة لحضور جلسة الاستماع وتقديم شهادتهم، وهو الطلب الذي تعارضه الحكومة.

عمليات إطلاق السراح الأخيرة من غوانتانامو

في 2 سبتمبر، تم نقل اثنين من المعتقلين الأفغان بالإضافة إلى معتقل باكستاني إلى أفغانستان وباكستان، على التوالي. وكان الباكستاني، محمد سعد إقبال مدني، الذي يحمل الجنسيتين المصرية والباكستانية، قد قبض عليه في جاكرتا بإندونيسيا في يناير 2002 بناء على طلب من وكالة الاستخبارات المركزية، حيث نقل إلى مصر وتعرض للتعذيب لمدة ثلاثة أشهر، ثم سلم إلى الولايات المتحدة وأرسل إلى أفغانستان واحتجز لمدة أحد عشر شهراً قبل إرساله إلى غوانتانامو.

أحد الأفغان، هو عبد الوهاب المزارع البالغ من العمر 35 عاماً، الذي اشتبه فيه على ما يبدو استنادا إلى ملابسه، الشائعة بين فقراء المزارعين الأفغان. وأثناء "جلسات الاستماع" العسكرية التي حصل عليها كل سجين في غوانتانامو، قال موضحاً للجنة المراجعة الخاصة به: "كلما أتناول طعامي هنا في مركز الاعتقال أفكر في أولادي، وهل لديهم شيء يأكلوه. وأتمنى أن تنظروا لي كشخص عادي وأن تعيدوني إلى منزلي، رجاءً". ورداً على سؤال حول ما سيفعله إذا أطلق سراحه، قال:"عندما أعود إلى المنزل سأتدبر بعض المال لشراء بعض الطعام لأطفالي إذا كانوا على قيد الحياة. إذا كانوا [لم] يلقوا حتفهم بالفعل". وقد ورد أيضاً أنه اجتاز اختبار كشف الكذب، ومع ذلك لا زال في السجن.

أما الأفغاني الآخر الذي أطلق سراحه، فهو محبوب الرحمن، الذي كان عمره 17 أو 18 عاماً عندما ألقي القبض عليه. ولم يتم اتهام الأشخاص الذين أطلق سراحهم بارتكاب أي جريمة ولم يحصلوا على أي جلسة استماع فعلية.

وبالإضافة إلى ذلك، في 26 أغسطس 2008، تم نقل رجلين إلى الجزائر هما عبد الله فاغول ومحمد طراري. وقد اعتقل كلاهما لمدة 11 يوماً في حبس انفرادي من جانب الاستخبارات الداخلية الجزائرية وجهاز الأمن، واتهموا "بالانتماء إلى منظمة إرهابية نشطة بالخارج" ثم أطلق سراحهما تحت الإشراف القضائي الذي يتطلب منهم تقديم تقارير أسبوعية، وهما الآن في المنزل مع أسرتيهما.

لا زال هناك حوالي 255 رجلاً تقريباً في خليج غوانتانامو.

تحديثات اللجان العسكرية - محاكمة خضر تبدأ 10 نوفمبر، وتوجيه الاتهام إلى عبيد الله

سوف تبدأ محاكمة اللجان العسكرية لعمر خضر، الذي اعتقل واحتجز كحدث يبلغ من العمر 15 عاماً في أفغانستان، ويواجه حالياً اتهامات اللجان العسكرية، في 10 نوفمبر، وفقاً لحكم العقيد باتريك باريش، القاضي العسكري الذي كان يرأس القضية. وقد قدم خضر، وهو مواطن كندي اعتقل في أفغانستان، والمحامون الذين يدافعون عنه، معارضة قوية لاتهامات الحكومة الواردة في إجراءات اللجنة العسكرية.

وقد ذكر الرائد بيل كويبلر، المحامي العسكري لخضر، أن المحاكمة قد تتعرض لمزيد من التأخير، حيث أن القاضي لم يحكم بعد في طلب خضر بالحصول على تقييم من طبيب نفسي مستقل للصحة العقلية لخضر، وطالب الحكومة الكندية بالتدخل لحماية حقوق خضر.

بالإضافة إلى ذلك، في 15 سبتمبر، قدمت الحكومة تهماً جديدة من اللجان العسكرية ضد عبيد الله، وهو رجل أفغاني محتجز في غوانتانامو. وقد اتهم بتقديم "دعم مادي للإرهاب" و"التآمر" لانتهاك قوانين الحرب، والتهمة الأخيرة تتعلق بادعاءات أنه أخفى متفجرات وبزعم أنه كان لديه حاسب محمول يحوي معلومات حول كيفية توصيل المتفجرات، وهي التهم التي تبدو بسيطة إلى حد ما بالنظر إلى الأحداث التي يزعم أنها وقعت في أفغانستان أثناء الغزو الذي قادته الولايات المتحدة للبلد، في حين أن اللجان العسكرية من الناحية النظرية قد تشكلت للتعامل مع محاكمات "جرائم الحرب" الخطيرة.

تقرير الحكومة حول حالات الوفاة، يصفها بأنها عمليات انتحار

في 22 أغسطس 2008، نشرت هيئة التحقيقات الجنائية البحرية ((NCIS تقريراً خلص إلى أن المعتقلين الثلاثة الذين لقوا حتفهم في القاعدة يوم 10 يونيو 2006 -- السعوديين ياسر الزهراني ومانع العتيبي، واليمني علي عبد الله احمد ناصر السلمي – لقوا حتفهم نتيجة الانتحار. وقد تضمن تقرير هيئة التحقيقات الجنائية البحرية نشر أكثر من 3000 صفحة من الوثائق، والتي نشرت بموجب قضية قانون حرية المعلومات.

وفي وقت وفاتهم، كان الرجال الثلاثة قد احتجزوا بمعزل عن العالم الخارجي لأكثر من أربع سنوات، دون تهمة أو محاكمة، في ظروف تتضمن تعذيباً ومعاملة قاسية وغير إنسانية. وكانت الحكومة قد أعدت لنقل العتيبي من غوانتانامو إلى المملكة العربية السعودية. وكان الزهراني، الذي كان عمره 17 عاماً فقط وقت إلقاء القبض عليه و21 عاماً عندما لقي حتفه، على وشك نقله إلى بلاده. وكانت الحكومة قد قررت قبل سنوات من وفاة السلمي أنه كان شخصاً لا يمكنهم مقاضاته.

ولم تخطر الحكومة الأمريكية مطلقاً أسر هؤلاء الرجال مباشرة بوفاة أبنائهم. فقد سمعت أسرة الزهراني اسمه على شاشات التليفزيون واتصلت بوزارة الداخلية السعودية، التي أكدت أنه أحد المتوفين. وفي حين أن الشريعة الإسلامية تقتضي أن يكون الدفن في غضون 24 ساعة من الوفاة، لم تتم إعادة جثث الموتى إلى ديارهم إلا بعد مرور خمسة أيام على الأقل من وفاتهم، وكانت هناك أعضاء مفقودة مع علامات على وجود إصابات وكدمات، وفقاً لأسرهم. وتم إجراء تشريح جثث الرجال دون إخطار أسرهم أو الحصول على موافقتها.

وقد أورد المتحدثون باسم الحكومة والمسؤولون العسكريون كذلك عدداً من التعليقات الساخرة عن الرجال بعد وفاتهم. وأشار مسؤول واحد إلى عمليات الوفاة تلك على أنها "خطوة علاقات عامة جيدة للفت الانتباه".

وقد لقي رجلان آخران حتفهما وهما في يد الولايات المتحدة في القاعدة – هما السعودي عبد الرحمن معاضة العامري في مايو 2007، والأفغاني عبد الرزاق حكمتي في ديسمبر 2007، وقيل أنهما نتجا عن مرض يمكن علاجه. ولم توجه اتهامات لأي الرجلين، ومثل حالات الوفاة الثلاثة الأخرى التي وقعت في يونيو 2006، لم يتم توثيق أي من حالتي الوفاة اللتين وقعتا مؤخراً على نحو مناسب أو تمت مساءلة أحد عنهما.

نبذة عن هذه الإحاطة الإخبارية

تَصدر هذه الإحاطة الإخبارية شهريا عن مركز الحقوق الدستورية، وهي المنظمة القانونية والتعليمية غير الربحية ذات المقرّ الرئيسي في مدينة نيويورك المكرّسة لحماية وتعزيز الحقوق التي يضمنها الدستور الأمريكي والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. يُنسّق مركز الحقوق الدستورية تمثيل المعتقَلين في خليج غوانتانَمو مع شبكة تشمل أكثر من 500 من المحامين المتطوِّعين دون مقابل. تُترجَم هذه الإحاطة الإخبارية إلى اللغة العربية، وهي في المتناوَل على الإنترنت:
http://www.ccrjustice.org/learn-more/reports/Guantanamo-newsletter

إذا كنت تودّ استلام هذه الرسالة الإخبارية، أو إرسال المزيد من المعلومات إلينا، أو الاتصال بنا:

Center for Constitutional Rights
666 Broadway, 7th Floor
New York, NY 10012
http://www.ccrjustice.org/
[+1] (212) 614-6443
LKates@ccrjustice.org